

ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

رسائل السفير الإيراني في العراق.. وثاوبت طهران في مرحلة التحولات

عادل الجبوري

الأوساط والمحافل السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية، بحكم عمله نائبا للسفير لعدة أعوام، ومسؤولا عن جملة من الملفات الحيوية المهمة، ومما قاله آل صادق بعيد مجيئه إلى بغداد سفيراً لبلاده فيها: «أشعر بأنني في بلدي الثاني العراق".

يعد محمد كاظم آل صادق رابع سفير إيراني لدى العراق منذ سقوط نظام صدام في ربيع العام ٢٠٠٣، وسبقه في هذا المنصب كل من السفير حسن كاظمي قمي، والسفير حسن دانائي فر، والسفير إيرج مسجدي. فضلا عن السفارة في بغداد، هناك ٥ قنصليات إيرانية في كل من البصرة والنجف وكربلاء وأربيل والسليمانية، في الوقت ذاته الذي يحتضن العراق قنصليتين في مدينتي مشهد وخوزستان الإيرانيتين.

يعكس هذا الوجود الدبلوماسي الكبير الأهمية الكبرى التي توليها قيادات البلدين لتعميق الروابط بين الجانبين وتعزيزها؛ تلك الأهمية التي تجلت من خلال الحراك الإيجابي المتواصل على كل الصعد والمجالات والمستويات طيلة الأعوام التسعة عشرة المنصرمة. رغم حقبة حرب الأعوام الثمانية العشرية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وما سبقها من مقدمات وما تبعها من تداعيات وإرثاهاصات.

ولا يختلف اثنان حول أن إيران كانت -وما زالت- أحد أبرز الأطراف الراحمة والمساندة للعراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً، والأكثر حرصاً على استعادته حضوره ودوره الإيجابي الفاعل في شتى الميادين والمحافل الدولية، لما لذلك من انعكاس إيجابي عليها وعلى عموم دول المنطقة.

ومع وجود الثوابت في سياسات طهران ومواقفها في علاقاتها مع العراق ومع محيطها الإقليمي-العربي، وعموم المجتمع الدولي، ومع وجود المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية المتشابهة بين بغداد وطهران، بحكم عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية مختلفة، فإن مواكبة المتغيرات والتحولات والتعاظم معها بإيجابية يعد أمراً لا بد منه، وخصوصاً في سياق الاتجاه الداعم والمؤدي إلى تطويق المشاكل والأزمات وتقليص مساحات الخلاف والاختلاف.

ربما تختلف ظروف مواجهة تنظيم «داعش» في المنطقة ومتطلباته وضروراته عن ظروف ما يمكن تسميته به«المصالحة» بين الخصوم والفرقاء، ومتطلباتها وضرورتها. هذا الاختلاف قد يستدعي آليات عمل وأولويات أخرى جديدة، ووجود سفير جديد لطهران في بغداد، ربما ينسجم ويتساوق مع طبيعة المتغيرات والتحولات المطلوبة والحاصلة وجوهرها، ومثلما كان للعراق دور إيجابي في تقريب وجهات

الأساط والمحافل السياسية والاجتماعية والثقافية العراقية، بحكم عمله نائبا للسفير لعدة أعوام، ومسؤولا عن جملة من الملفات الحيوية المهمة، ومما قاله آل صادق بعيد مجيئه إلى بغداد سفيراً لبلاده فيها: «أشعر بأنني في بلدي الثاني العراق".

يعد محمد كاظم آل صادق رابع سفير إيراني لدى العراق منذ سقوط نظام صدام في ربيع العام ٢٠٠٣، وسبقه في هذا المنصب كل من السفير حسن كاظمي قمي، والسفير حسن دانائي فر، والسفير إيرج مسجدي. فضلا عن السفارة في بغداد، هناك ٥ قنصليات إيرانية في كل من البصرة والنجف وكربلاء وأربيل والسليمانية، في الوقت ذاته الذي يحتضن العراق قنصليتين في مدينتي مشهد وخوزستان الإيرانيتين.

يعكس هذا الوجود الدبلوماسي الكبير الأهمية الكبرى التي توليها قيادات البلدين لتعميق الروابط بين الجانبين وتعزيزها؛ تلك الأهمية التي تجلت من خلال الحراك الإيجابي المتواصل على كل الصعد والمجالات والمستويات طيلة الأعوام التسعة عشرة المنصرمة. رغم حقبة حرب الأعوام الثمانية العشرية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وما سبقها من مقدمات وما تبعها من تداعيات وإرثاهاصات.

ولا يختلف اثنان حول أن إيران كانت -وما زالت- أحد أبرز الأطراف الراحمة والمساندة للعراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً، والأكثر حرصاً على استعادته حضوره ودوره الإيجابي الفاعل في شتى الميادين والمحافل الدولية، لما لذلك من انعكاس إيجابي عليها وعلى عموم دول المنطقة.

ومع وجود الثوابت في سياسات طهران ومواقفها في علاقاتها مع العراق ومع محيطها الإقليمي-العربي، وعموم المجتمع الدولي، ومع وجود المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية المتشابهة بين بغداد وطهران، بحكم عوامل جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية مختلفة، فإن مواكبة المتغيرات والتحولات والتعاظم معها بإيجابية يعد أمراً لا بد منه، وخصوصاً في سياق الاتجاه الداعم والمؤدي إلى تطويق المشاكل والأزمات وتقليص مساحات الخلاف والاختلاف.

ربما تختلف ظروف مواجهة تنظيم «داعش» في المنطقة ومتطلباته وضروراته عن ظروف ما يمكن تسميته به«المصالحة» بين الخصوم والفرقاء، ومتطلباتها وضرورتها. هذا الاختلاف قد يستدعي آليات عمل وأولويات أخرى جديدة، ووجود سفير جديد لطهران في بغداد، ربما ينسجم ويتساوق مع طبيعة المتغيرات والتحولات المطلوبة والحاصلة وجوهرها، ومثلما كان للعراق دور إيجابي في تقريب وجهات

الاجتماعية والثقافية تؤدي دوراً كبيراً في ذلك، وفيما يتعلق بالسفير الإيراني الجديد، فقد ولد في مدينة النجف الأشرف في ستينيات القرن الماضي في أسرة علمية حوزوية، وهو يجيد اللغة العربية، وحتى اللهجة الشعبية العراقية الدارجة بطلاقة، ولديه إلمام كبير جداً بمنظومة القيم والتقاليد الاجتماعية العراقية، فضلاً عن شبكة علاقاته الواسعة بمختلف

الحرب في أوكرانيا.. والسقوط الحر للصحافة البريطانية

لا توجد صحافة غربية مثل البريطانية، لها هذه الدرجة من الثقة بالنفس، فهي تعتقد ان العالم اجمع يقرأها عندما تكتب عن اوكرانيا، وان هذا العالم، ليس له أي مصدر آخر لمعرفة ما يجري هناك سواها، بينما الحقيقة هي عكس ذلك بالمرّة، فقد أثبتت الصحافة البريطانية، مدى تهافتها وتفاقتها، وهي تكتب عن روسيا ورئيسها فلاديمير بوتين والحرب الدائرة في اوكرانيا، فالقوقية الفارغة والحمد الأعلى على روسيا، جعل هذه الصحافة تنفض بشكل فظيع عن الواقع. على سبيل المثال لا الحصر المقال الذي كتبه قبل ايام دانيال جونسون في صحيفة «صاندي تلغراف» البريطانية، والذي كان عبارة عن مجموعة من السباب والشتم ضد بوتين، وتحريف واضح لما يجري في ساحة المعركة في اوكرانيا.

يقول جونسون: «ان بوتين هو أكثر زعماء العالم عزلة في العالم، وقبل ٢ أشهر غزا أوكرانيا ليثبت أن روسيا هي قوة عظيمة من الدرجة الأولى ليكشف أنها قوة عالمية من الدرجة الثالثة».

واضاف:«كما ان ظاهر بوتين بأنه عبقري سياسي.. تكذبه عزله الكاملة تقريباً فالمتسبد أصبح سجيناً لجنون العظمة». ويبدأ استناد سياسة الواقع في مصيبة، فقد فيها لثقت قواته الغازية بدون نتائج ل يظهرها».

واضاف ايضاً: «وكان دور بوتين المهيمن على الجيش والحياة المدنية، سبباً في تكبد الجيش الروسي أسوأ هزائمه منذ الحرب العالمية الثانية في أوكرانيا». وكان الهجوم المتعدد الجبهات يقصد باستخدام القوات المحمولة جواً للسيطرة على الحكومة الأوكرانية وقائية من الشمال للسيطرة على كييف وجيش ثالث يسيطر على ماريوبول ويحرق أرفوف وساحل دونيسكا».

بعيد عن كل ما تقولوه الصحافة البريطانية، والذي لا يعدو سوى بروباغندا باهتة. فبان

اوكرانيا التي استفزت روسيا بتنهديها الدائم بالانضمام الى حلف الناتو، بتحريض امريكى واضح، دعت ومازالت تدفع أثماناً باهظة من جغرافيتها وامنها واقتصادها ووحدتها شعبها ومستقبلها، فالجيش الروسي يتقدم وفق مخطط مدرّس، يستهدف حرمان اوكرانيا من

كل سواحلها على بحر ازوف والبحر الاسود، فاليوم وبعد سيطرة روسيا على ماريوبول، تكون اوكرانيا فقدت نحو ٩٠ بالمائة من سواحلها على بحر ازوف والبحر الاسود، حتى بات بحر ازوف بحيرة داخلية في روسيا، وإذا ما واصل الجيش الروسي تقدمه بعد ماريوبول، صوب ميناء أوديسا المطل على البحر الأسود، وهذا هو المتوقع، تكون اوكرانيا قد عُرّلت عن العالم بحريا.

في المقابل فان الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، الذي كان يتوقع ان يهبّ الغرب والناتو للدفاع عن اوكرانيا، بات يتلقى الصفعات لا من روسيا فحسب بل من حلفائه الغربيين، وآخر هذه الصفعات جاءت من الوزير الفرنسي المتدب للشؤون الأوروبية كليمان بون، الذي خيب امال زيلينسكي عندما اعلن يوم الأحد: «علينا أن نكون صافقين! إذا قلنا إن اوكرانيا سنتمضد إلى الاتحاد الأوروبي في غضون ستة أشهر أو سنة أو سنتين فنحن نكذب. ذلك ليس صحيحاً. سيستغرق على الأرجح ١٥ أو ٢٠ عاماً وهو وقت طويل.. لا أريد أن أبيع الأوكرانيين اوهاماً وأكاذيب».

الكارثة الكبرى التي انزلها زيلينسكي بلوكرانيا لم تنزل بعد، فهناك خبراء عسكريون تحدثوا عن سيناريوهات كارثية قد تنزل بلوكرانيا في ايام، اذا ما زحف الجيش الروسي نحو اوديسا غرباً، او نحو الشمال الشرقي لمحاصرة القوات الأوكرانية في دونباس، او نحو الشمال الغربي صوب مدينة نيبيريو، فكل هذه السيناريوهات في حال وقوعها، تعني خسارة اوكرانيا شرقها كله وجميع سواحلها وموانئها وارضها الخضبة ومصابعها، بينما مازال أمثال جونسون في الصحافة البريطانية والغربية، يواصلون النخ في زيلينسكي وشتم بوتين!!

اقترب الطلقة الأولى في حرب إقليمية

ناصر قنديل

– يعرف الذين يعطلون الأحداث حقها أن المبالغات العراقية واللبنانية في قدرة الانتخابات في لبنان والعراق على تشكيل منعطف مصيريّ ومفصليّ لا تعبر عن حقيقة الواقع، وأن الأحداث الجارية في العالم والمنطقة ترسم مسارات يغلغل عنها الفارقون في التفاصيل والشكليات، لن يكون لبنان والعراق بمعزل عنها. فالحرب الجارية في أوكرانيا جذبت العالم كله نحو مرحلة جديدة حدد

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عنوانها، إنهاء القبلية الأمريكية الأحادية المهيمنة على العالم، وبات واضحاً أن هذا العنوان يعيد رسم التوازنات والمعادلات في منطقنا، حيث الأمريكي يعيد ترتيب أوراقه على قياس المواجهة العالمية الكبرى، التي تدق أبوابه ببيدين عملاقتين روسية وصينية، ما يضاعف مكانة المنطقة في حساباته من جهة، ويخلق وزناً مضاعفاً لصالح توازنها الإقليمية المعاكسة لمصالح حلفاء واشنطن، ما يدفع بعضهم لترتيب أوضاعهم عبر التسويات مع القوى الصاعدة في الإقليم وفي طبيعتها إيران. كما تفعل السعودية، ويدفع بعضهم الآخر الى الشعور بالذعر الذي بشروا به بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ويصرفون بوحية اليوم، بصورة تعبر عن عدم التوازن، والوقوع في ارتكاب الحماقات كما هو حال كيان الاحتلال.

– تضيف تداعيات حرب أوكرانيا على المنطقة، الى الذعر الإسرائيلي من الانكفاء الأمريكي، تصاعداً في التباينات الروسية الإسرائيلية، وتصاعداً في الأداء الروسي الضاغط على واشنطن وفي الكثير من الساحات، بحلفائها الأشد قريباً، ومنهم كيان الاحتلال، ما جعل ملف التصعيد الذي يحكم مسار العلاقة بين موسكو وتل أبيب مرشحاً للمزيد. أوضح بعض المتوقع منه ما

قاله الملك الأردني بعد زيارته لواشنطن وهو يحمل ملف القلق من تطورات دراماتيكية في سورية، ليكشف لاحقاً عن معطيات ومؤشرات على قرار روسي بالانسحاب من جنوب سورية، وانتشار قوات إيرانية وحلفاء إيران، مكان القوات الروسية المنسحبة، وخشيته من تداعيات خطيرة تنجم عن هذه الخطوة، ليس من بينها فقط قلق الملك الأردني من تحول حدود الأردن الشمالية إلى منطقة تنتشر فيها القوات الإيرانية، بل أكثر ما يقلق هو خطر انفجار مواجهة عن مسافة صفر بين إيران وكيان الاحتلال.

– سبق تداعيات الحرب في أوكرانيا على المنطقة، تصاعد المواجهة بين محور المقاومة وكيان الاحتلال، عبرت عنه مواقف قادة محور المقاومة، سواء لجهة الرد على أي اعتداء بصورة فورية وقوية، كما قال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، أو لجهة ما أعلنه رئيس حركة حماس في قطع غزة بحبي السنوار، حول نية إنهاء حصار غزة بالقوة إذا تعذر على الوسااط الأمية والإقليمية تحقيق ذلك وجاءت هذه المواقف على خلفية مسار تصاعدي في المقاومة الشعبية والمسلحة التي يخوضها الفلسطينيون بوجه جيش الاحتلال، وجاءت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد الى طهران علامة فارقة على مستوى من التعاون والتنسيق كثرت التخمينات حول ارتباطه بتحضيرات معينة ليست بعيدة عن ما لحنه من إعلان الملك الأردني حول انسحاب روسي من جنوب سورية، وانتشار قوات إيران وقوى المقاومة بدلاً منها، وليست بعيدة عن معادلات محور المقاومة في مواجهة كيان الاحتلال، ومكانة سورية والجولان فيها.

– يأتي اغتيال العقيد في فيلق القدس من الحرس الثوري الإيراني حسن صياد خداباري، وما تبعه من تصعيد في المواقف الإيرانية بوجه جيش الاحتلال ومخبراته، بعد مؤشرات تدل على قيام المخابرات الإسرائيلية بتنفيذ الاغتيال، وتعهد إيراني على أعلى المستويات بالرد على الاستهداف بقوة.

– كل شيء يقول إن الطلقة الأولى في حرب إقليمية تقترب، فإن لم تكن انطلاقاً من هذه الحادثة فما هو سواها؟

تركيا وحلف الأطلسي.. ماذا يريد إردوغان من بایدن؟

حسني محلي

التعامل معه، في مقابل رضاً تركي على الواقع المفروض شرقيّ الفرات.

٤- يطلب إردوغان من واشنطن أن تنسّق معه في موضوع نقل الغاز القبرصي والغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى أوروبا.

٥- يتمنى إردوغان مزيداً من الدعم الأمريكي والفعّال لسياساته في العراق وليبيا والمنطقة العربية بصورة عامة، من دون إهمال منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، حيث المخططات الأمريكية للتغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، ومنع التنسيق والتعاون الروسي -الصيني عبر هذه الجمهوريات، وأهمها كازاخستان.

مع الفموض الذي يخيّم على الموقف الأمريكي المحتمل تجاه «تعتت الرئيس إردوغان»، تتوقع الأوساط الدبلوماسية للفرقنين التركي والأميركي أن يتفقا على الحد الأدنى من شروط كل الأطراف، بحيث يخرج إردوغان ويقول إنه «انتصر وحقق ما أرادته من فنلندا والسويد»، بعد أن رفع سقف المساومة معهما ومع واشنطن أمام الرأي العام التركي.

ويعرف الجميع أنه، من دون هذا الاتفاق فإن واشنطن لن ترحم الرئيس إردوغان ما دام لا ولن يستطيع الخروج من الحلف والانضمام إلى الحلف الروسي، وهو ما لا ولن يفكر فيه نتيجة عدد من الأسباب التاريخية والعقائدية والنفسية والاستراتيجية، التي تجبره على البقاء ضمن الحلبة الأمريكية، وإمكانات المناورة فيها قليلة وضعيفة، وجميعها ضمن السيناريوهات

المكتوبة، وهو ما علّمنّا إياه التاريخ التركي من رئيس وزراء باكستان عمران خان».

أما فقرات المساومة المستمرة بين إردوغان وواشنطن، فيمكن تلخيصها كما يلي:

١- يريد إردوغان لواشنطن ومعها «تل أبيب»، التي صالحها على عجل، أن تتراجعاً عن قرارها عدم بيع طائرات «أف ٢٥» لتركيا.

٢- أن تسمح واشنطن لإردوغان بنصب صواريخ «أس - ٤٠٠» الروسية وتفعيلها، وأن تلغي العقوبات التي فرضتها على مبيعات الأسلحة الأمريكية لتركيا.

٣- يطلب إردوغان من واشنطن مزيداً من التنسيق والتعاون معه في سوريا بصورة عامة، وفي شماليها بصورة خاصة، بما في ذلك إلبال والمنطقة الآمنة بجوارها، وتسويق «جبهة النصر» كياناً سياسياً معتدلاً، لا بدّ من

به الرئيس بایدن، ويدعوه إلى زيارة البيت الأبيض، كما فعل ذلك الأسبوع الماضي مع رئيس وزراء اليونان ميتسوتاكيس، فالرئيس بایدن، الذي سبق له أن قال عن إردوغان نهاية عام ٢٠١٩، إنه «استبدادي ولا بدّ من التخلص



منه عبر دعم المعارضة التركية»، لم يتصل إردوغان بعد أن دخل البيت الأبيض إلا مرة واحدة، وذلك في ٢١ من نيسان/أبريل ٢٠٢١، ليقول له إنه «سيعترف يوم العا من نيسان/أبريل بالإبادة الأرمنية في العهد العثماني».

للفترة ١٩١٤-١٩١٦، كما لم يدعُ بایدن، طوال الفترة الماضية، إردوغان إلى زيارة البيت الأبيض، واكتفى بلقائه في بروكسل على هامش القمة الأطلسية في العا من حزيران/يونيو ٢٠٢١، وتعدّ الأوساط الدبلوماسية موقف بایدن هذا «جزءاً

من سياسات واشنطن التي لم تعد ترى في إردوغان حليفاً موثقاً به، ولا بدّ من التخلص منه إذا استمر في نهجه هذا، كما هي تخلّصت المذكور، وتحظى أيضاً بدعم كبير من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ودول أوروبية أخرى».

في ظل هذه التناقضات، يبقى السؤال الأهم: ما الذي يهدف إليه إردوغان من خلال موقفه الراض انضمام السويد وفنلندا، وكانتا معاً من أكثر الدول الأوروبية تأييداً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

المحللون والدبلوماسيون الأتراك تتّوقّوا للرئيس إردوغان أن يتراجع عن موقفه هذا، كما فعل ذلك عندما لم يستخدم حق «الفيتو» ضد انضمام «إسرائيل» إلى الحلف الأطلسي بصفة مراقب في العا من أيار/مايو ٢٠١٦، وذلك بطلب من واشنطن ومنظمات اللوبي اليهودي في أميركا، فالجنرال المتقاعد توركار أرتورك قال إن

كل ما يتمناه وينتظره إردوغان هو أن يتصل بالتحليلات والتقديرات التي تبرهنه على استحالة أي مسعى لتوسيع مساحات الخلاف والاختلاف، كما فعلت ألمانيا والسويد وفرنسا، التي كانت تتفاوض مع تركيا لإزالة قيودها على صادراتها للحديد والصلب، فقلت:

احتجاجات الغاز لتركيا) واستمر في علاقاته المتشابكة مع موسكو في جميع المجالات، من دون أن يُهمل إردوغان إغلاق المضائق أمام السفن الروسية، وهي في طريقها إلى الأبيض المتوسط، كما أغلق المجال الجوي أمام الطائرات العسكرية الروسية، وهي في طريقها إلى سوريا، والعكس أيضاً.

وكان موقف الرئيس إردوغان الراض انضمام كل من السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي، ليضع أنقرة أمام تحديات جديدة في علاقاتها بواشنطن، على الرغم من تناقضات الموقف

التركي في هذا الموضوع، فالرئيس إردوغان، الذي يتهم كلاً من السويد وفنلندا بدعم الإهابيين، ويقصد بهم أتباع حزب العمال الكردستاني والداعية فتح الله غولان وأنصارهما، ينسى أو يتناسى أن غولان مقيم بواشنطن منذ عام ١٩٩٩، وأن أتباعه وأنصاره موجودون هناك وفي ألمانيا ودول أوروبية أخرى. أمّا بشأن حزب العمال الكردستاني، فسبق لإردوغان شخصياً أن اتّهم واشنطن أكثر من مرة، بتقديم كل أنواع الدعم، سياسياً وعسكرياً ومالياً، إلى وحدات حماية الشعب الكردية

شرقيّ الفرات، وهي الذراع السورية للحزب المذكور، وتحظى أيضاً بدعم كبير من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ودول أوروبية أخرى».

في ظل هذه التناقضات، يبقى السؤال الأهم: ما الذي يهدف إليه إردوغان من خلال موقفه الراض انضمام السويد وفنلندا، وكانتا معاً من أكثر الدول الأوروبية تأييداً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

المحللون والدبلوماسيون الأتراك تتّوقّوا للرئيس إردوغان أن يتراجع عن موقفه هذا، كما فعل ذلك عندما لم يستخدم حق «الفيتو» ضد انضمام «إسرائيل» إلى الحلف الأطلسي بصفة مراقب في العا من أيار/مايو ٢٠١٦، وذلك بطلب من

واشنطن ومنظمات اللوبي اليهودي في أميركا، فالجنرال المتقاعد توركار أرتورك قال إن كل ما يتمناه وينتظره إردوغان هو أن يتصل بالتحليلات والتقديرات التي تبرهنه على استحالة أي مسعى لتوسيع مساحات الخلاف والاختلاف، كما فعلت ألمانيا والسويد وفرنسا، التي كانت تتفاوض مع تركيا لإزالة قيودها على صادراتها للحديد والصلب، فقلت:

احتجاجات الغاز لتركيا) واستمر في علاقاته المتشابكة مع موسكو في جميع المجالات، من دون أن يُهمل إردوغان إغلاق المضائق أمام السفن الروسية، وهي في طريقها إلى الأبيض المتوسط، كما أغلق المجال الجوي أمام الطائرات العسكرية الروسية، وهي في طريقها إلى سوريا، والعكس أيضاً.

وكان موقف الرئيس إردوغان الراض انضمام كل من السويد وفنلندا إلى الحلف الأطلسي، ليضع أنقرة أمام تحديات جديدة في علاقاتها بواشنطن، على الرغم من تناقضات الموقف التركي في هذا الموضوع، فالرئيس إردوغان، الذي يتهم كلاً من السويد وفنلندا بدعم الإهابيين، ويقصد بهم أتباع حزب العمال الكردستاني والداعية فتح الله غولان وأنصارهما، ينسى أو يتناسى أن غولان مقيم بواشنطن منذ عام ١٩٩٩، وأن أتباعه وأنصاره موجودون هناك وفي ألمانيا ودول أوروبية أخرى. أمّا بشأن حزب العمال الكردستاني، فسبق لإردوغان شخصياً أن اتّهم واشنطن أكثر من مرة، بتقديم كل أنواع الدعم، سياسياً وعسكرياً ومالياً، إلى وحدات حماية الشعب الكردية

شرقيّ الفرات، وهي الذراع السورية للحزب المذكور، وتحظى أيضاً بدعم كبير من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ودول أوروبية أخرى».

في ظل هذه التناقضات، يبقى السؤال الأهم: ما الذي يهدف إليه إردوغان من خلال موقفه الراض انضمام السويد وفنلندا، وكانتا معاً من أكثر الدول الأوروبية تأييداً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟

المحللون والدبلوماسيون الأتراك تتّوقّوا للرئيس إردوغان أن يتراجع عن موقفه هذا، كما فعل ذلك عندما لم يستخدم حق «الفيتو» ضد انضمام «إسرائيل» إلى الحلف الأطلسي بصفة مراقب في العا من أيار/مايو ٢٠١٦، وذلك بطلب من

واشنطن ومنظمات اللوبي اليهودي في أميركا، فالجنرال المتقاعد توركار أرتورك قال إن كل ما يتمناه وينتظره إردوغان هو أن يتصل